S/PV.9617

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9617**

الأربعاء، 24 نيسان/أبريل 2024، الساعة 16/15

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير/السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-11220 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 16/15.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة عملا بالقرار 2720 (2023)، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة كاغ.

السيدة كاغ (*تكلمت بالإنكليزية*): مر ما يقرب من سبعة أشهر على الهجوم الإرهابي الذي نفذته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ضد إسرائيل – ذلك البلد الذي لا يزال في حالة صدمة عميقة جراء الهجوم وبسبب عدم اليقين بشأن مصير الرهائن. وفي غزة، وخلال الفترة نفسها، قُتل أكثر من 000 34 شخص وجُرح أو شوه عشرات الآلاف. ودُمرت سبل العيش والمنازل والمدارس والمستشفيات. ودُمرت البنية التحتية الصحية في غزة. وتكافح المستشفيات القليلة التي لا تزال قائمة لمواصلة العمل بسبب النقص الحاد في الإمدادات وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر. ومع اقتراب فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، تهدد الأمراض المعدية باجتياح غزة. والأطفال، الذين يعانون أشد المعاناة في كل أزمة، محرومون من التغذية والحماية والتعليم، ومستقبلهم محفوف بالمخاطر. كما أدت ندرة المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية إلى انهيار النظام المدني والتفكك التدريجي للنسيج الاجتماعي في غزة. ولا يوجد إنفاذ فعال للقانون. وكما قال الأمين العام، فإننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن ضمان وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة وعن الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإيصال المعونة الإنسانية دون عوائق (انظر S/PV.9602).

منذ إحاطتي الأخيرة لمجلس الأمن، في 7 آذار/مارس، واصلت إجراء مناقشات مع الحكومات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع أنحاء المنطقة. كما قدمتُ وناقشتُ مقترحات مفصلة مع حكومات إسرائيل والأردن ومصر وقبرص لتسريع وتبسيط إيصال السلع إلى غزة وضمان وجود خط إمداد متسق بالبضائع لتوزيعها بشكل آمن في جميع أنحاء قطاع غزة. اليوم، سأطلع المجلس على تقييمي لتنفيذ القرار 2720 (2023)، بما في ذلك المجالات التي أُحرز فيها تقدم وتلك التي لم تشهد تقدما. وأود أن أقول بداية إن هناك حاجة إلى نقلة نوعية لمواصلة تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان المدنيين بطريقة آمنة ومأمونة.

وكما ذكرت من قبل، لا يمكن اختزال فعالية العمليات الإنسانية في عد الشاحنات. إن ذلك مقياس خاطئ لقياس ما إذا كانت المساعدة الإنسانية كافية، ناهيك عما إذا كانت تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية. فعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد أو النساء الحوامل، على سبيل المثال، ليس مسألة تناول مزيد من السعرات الحرارية. فهم يحتاجون إلى أطعمة علاجية وتكميلية وإلى رعاية طبية طويلة الأجل. وتتعلق فعالية العمليات الإنسانية أيضا بالحاجة إلى تدفق مستدام لتقديم المساعدة بالنوعية والكمية المناسبتين. ويتطلب ذلك تركيزا مستمرا على حجم المعونة المتنوعة وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها لزيادة المساعدة. ويجب أن تتمكن الوكالات الإنسانية من نقل الأغذية والأدوية والعديد من الإمدادات الأخرى بأمان وعبر جميع الطرق والمعابر الممكنة إلى كل جزء من أجزاء غزة وفي جميع أنحائها.

وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور محوري في تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة والخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى وجه التحديد في مجالي الصحة والتعليم، للاجئين الفلسطينيين. ولذلك، لا يمكن الاستعاضة ولا الاستغناء عن الأونروا بوصفها شريان حياة إنسانيا ويجب أن يُسمح لها بالوفاء بولايتها.

وفي 5 نيسان/أبريل، تعهدت الحكومة الإسرائيلية بعدة التزامات لتحسين إيصال المساعدة استجابة لطلب الأمم المتحدة والمجتمع

الدولي. واتُّخذ عدد من الخطوات، منها زيادة حجم المساعدة التي تمت الموافقة عليها وتفتيشها والسماح بدخولها غزة؛ وفتح معبر إيريتز مؤقتا وفتح ميناء أشدود لإدخال السلع الإنسانية؛ وزيادة عدد الشاحنات التي تدخل غزة مباشرة من الأردن عبر معبر اللنبي/جسر الملك حسين وزيادة إمكانية الوصول إلى الشمال؛ والاستعدادات لفتح المعابر الشمالية الأخرى؛ واستمرار استخدام البوابة 96؛ وزيادة ساعات فتح معبري كرم أبو سالم ونيتسانا؛ واستئناف بعض المخابز عملياتها في شمال ووسط غزة؛ والإصلاح الجاري لخط أنابيب مياه ناحال عوز. كما علمت بالموافقة على إيصال معدات الاتصالات الحيوية وزيادة مخصصات الوقود.

وفي حين يجري تنفيذ بعض التدابير، يتعين اتخاذ مزيد من الخطوات الحاسمة والعاجلة لتحديد مسار للتدفق المستدام للسلع الإنسانية والتجارية إلى غزة من حيث الحجم والاحتياج والنطاق. وبالنظر إلى حجم الدمار ونطاقه ومدى المعاناة الإنسانية، فلكل يوم أهميته.

والأمم المتحدة على اتصال بالحكومة الإسرائيلية بشأن التدابير الأخرى التي تتطلب التنفيذ العاجل أو المستمر. وتشمل هذه التدابير المسائل المتعلقة بنقاط التفتيش والإصلاح العاجل للطرق وإصدار التصاريح في الوقت المناسب للسماح بحركة القوافل الإنسانية على النحو المقرر والموافقة على إيصال مزيد من أجهزة الاتصالات والعربات المصفحة وقطع الغيار للمعدات الحيوية. ومن الأمور الملحة بنفس القدر الاتفاق على الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. ويتطلب تقديم المساعدة على نطاق واسع وجود نظام فعال للإخطار الإنساني وتحسين الاتصالات المباشرة بين العاملين في المجال الإنساني وصانعي القرارات العسكرية في الميدان. ومن الأهمية بمكان لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في غزة أن تتفادى التضارب على نحو فعال وموثوق. وهذه القائمة للتدابير الأساسية ليست شاملة. والتنفيذ ضرورة ملحة. ويعكف مكتبي على وضع إطار رصد لتحديد التقدم المحرز وأثر التدابير المتخذة ذات الصلة، وسأقدم تقريرا إلى المجلس في الوقت المناسب.

أود أن أقدم معلومات مستكملة عن تنويع طرق الإمداد بموجب القرار 2720 (2023). فيما يتعلق بالأردن، عمل فريقي مع السلطات المعنية لتدشين ممر الأردن البري بموجب طريقة جديدة مبسطة. وأدت هذه الطريقة إلى زيادة في عدد الشاحنات، وبالتالي في الحجم، مع إعادة الشحن مرة واحدة داخل معبر غزة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادات أخرى. وتخطط منظومة الأمم المتحدة بأكملها لاستلام الشحنات وتوزيعها على نطاق واسع، مباشرة من الأردن إلى شمال غزة عبر معبر إيريتز. وهذا الطريق فعال وحيوي على حد سواء للوصول إلى المدنيين في شمال غزة وخارجها.

وفيما يتعلق بمصر، نظرا لأهمية تدفق المعونة من مصر، سنواصل تبسيط العمليات وزيادة إمكانية الوصول إلى أقصى حد عبر معبري رفح وكرم أبو سالم. وقد شرعنا في حوار بناء لاستكشاف الفرص المتاحة لتحسين كفاءة إيصال المعونة عبر مصر. ولزيادة تبسيط وصول الشحنات الإنسانية إلى غزة من رفح، اقترحت الأمم المتحدة إنشاء وحدة للتفتيش والرصد والتحقق على الجانب الفلسطيني من رفح. ويكتسي ممر مصر البري، لا سيما عبر معبر رفح، أهمية بالنظر إلى حجمه بالنسبة للمساعدة الإنسانية وتعافي غزة المبكر وإعادة إعمارها في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بقبرص، يوفر الممر البحري قدرة إضافية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. ولكنه لا يمكن أبدا أن يكون بديلا عن إيصال المساعدات براً، ولا يُقصد منه ذلك. فالطرق البرية هي السبيل الوحيد لجلب معظم الإمدادات اللازمة. وتمضي الاستعدادات قدما لبناء الميناء العائم والرصيف على شواطئ غزة بمشاركة الولايات المتحدة ودول أعضاء أخرى. وحددت الأمم المتحدة المعايير التي يمكن بها أن يؤدي هذا الميناء دوراً مجدياً في توزيع المعونة عبر هذا الممر. واقترح مكتبي آلية تمويل متعددة المانحين وهو يقدم الدعم بأعمال الأمانة للممر البحري لكفالة التنسيق الكامل مع العمليات في الميدان في غزة. وقد نُشر مراقبون تابعون للأمم المتحدة في قبرص في إطار الآلية عملا بالقرار 2720 (2023).

أخيراً، فيما يتعلق بعمليات إسقاط المساعدات جوا، وفي ضوء ما تقدم، أشارت عدة دول أعضاء إلى اعتزامها الإنهاء التدريجي لهذه الطريقة المتبعة في إيصال المساعدات بالاقتران مع زيادة المساعدة عن طريق البر والبحر.

ويسرني أن أعلن أن تفعيل الآلية الخاصة بغزة عملا بالقرار 2720 (2023) سيبدأ في الأيام المقبلة، وأنا ممتنة للتعاون البناء. وستنطبق الآلية في البداية على طريقي قبرص والأردن. وستنتهي قريبا المشاورات التقنية مع مصر بشأن هذا الطريق. وقد أبلغتُ حكومة إسرائيل بتفعيل الآلية وفقا للقرار. وسيبدأ تشغيل قاعدة بيانات ونظام للإخطار فيما يتعلق بجميع الشحنات المتجهة إلى غزة على طول طرق الإمداد. وقُدم طلب إلى السلطات المختصة للموافقة على نشر مراقبين دوليين عند المعابر ونقاط التفتيش والإمداد. وسيبدأ التحقق والرصد داخل غزة في أقرب وقت ممكن. وفي الأسابيع المقبلة، سيبدأ مكتبي العمل أيضا في غزة. وسيتيح تفعيل الآلية تحديد أولويات العمليات قيد الإعداد لإيصال الإمدادات إلى غزة وكفالة إمكانية التنبؤ بها وتتبعها وتوفير الوضوح فيما يتعلق بها. ووفقا للمقصود من القرار، ترمي الآلية إلى تيسير ودعم عمل جميع الشركاء في المجال الإنساني في الميدان.

إن حجم الخراب الناجم عن الحرب وأثرها المدمر على جميع سكان غزة يستدعيان خطة دعم طموحة وشاملة باستثمارات متناسبة. ويبين التقييم المؤقت للأضرار الذي أعدته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي مؤخرا حجم الأضرار وحجم الاستثمارات اللازمة في جميع القطاعات، مثل إعادة بناء وإصلاح أكثر من 84 في المائة من المرافق الصحية المدمرة وعودة جميع الطلاب إلى المدارس بينما تضررت المرافق التربوية أو دُمرت.

وكما ذكر الأمين العام، تؤدي السلطة الفلسطينية دورا بالغ الأهمية في غزة. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على تمكينها من العودة وتعزيز قدرتها على الحكم وإعدادها للاضطلاع بمسؤولياتها من جديد في غزة. كما أن جميع الجهود الرامية إلى الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار تستلزم مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني وتهيئة بيئة مؤاتية لإعادة إنشاء القطاع التجاري في غزة وتكتسي مشاركة دوائر الأعمال والمستثمرين في فلسطين نفس القدر من الأهمية.

أود أن أكرر الإعراب عن القلق البالغ الذي يساور الأمم المتحدة إزاء احتمال تنفيذ عملية إسرائيلية في رفح. فمن شأن هذه العملية مضاعفة الكارثة الإنسانية الجارية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على الأشخاص النازحين بالفعل والذين يعانون من مصاعب ومعاناة شديدة. وستؤدي أيضا إلى تقييد قدرة الأمم المتحدة على القيام بعملها.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أهمية النقلة النوعية. ويتطلب ذلك الاستمرار في زيادة جودة المساعدة وكميتها وتوزيعها واتخاذ خطوات لا رجعة فيها لتمكين إيصال المساعدات بأمن وأمان ودون عوائق داخل غزة والتخطيط والإعداد في الوقت المناسب للإنعاش المبكر والتعمير. ولا بديل عن الإرادة السياسية لمواصلة تلك الجهود. ولنتذكر أن وراء كل إحصائية قصة خسارة ومعاناة إنسانية وأن من واجبنا توفير الحماية والدعم، وبالتالي الأمل للسكان الفلسطينيين في غزة. ومن واجبنا أيضا أن ندعو إلى سلام دائم بين إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة كاملة تتمتع بالاستقلال التام وتتوفر لها جميع مقومات البقاء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاغ على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية جزيل الشكر على إحاطتها.

كما قالت المنسقة، فقد تعرضت إسرائيل لأسوأ هجوم إرهابي في تاريخها على يد حماس. وبعد مرور أكثر من 200 يوم، لا تزال حماس تحتجز رهائن. ويواجه المدنيون الفلسطينيون في غزة أزمة إنسانية مدمرة ومتزايدة ويواجهون خطر المجاعة. وتنضم المملكة المتحدة إلى السيدة كاغ في الجهود الهامة التي تبذلها للحيلولة دون تدهور الوضع أكثر من ذلك. وقد ضاعفنا التزامنا بتقديم المعونة ثلاث

مرات في السنة المالية الماضية ونبذل كل ما في وسعنا لإيصال المزيد من المعونة بأسرع ما يمكن عن طريق البر والبحر والجو وللمساهمة في إحداث النقلة النوعية التي ذكرتها المنسقة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات.

أولاً، نرحب بالتزام إسرائيل بزيادة تدفقات المساعدات الإنسانية إلى غزة، على سبيل المثال من خلال ميناء أشدود ومعبر إيريتز وتمديد ساعات عمل معبر كرم أبو سالم. ونحن الآن بحاجة إلى رؤية المزيد من الخطوات التنفيذية. وقد أُحرز بعض التقدم الجدير بالترحيب في هذا الصدد، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وكرر وزير خارجية بلدنا التأكيد على ذلك لرئيس الوزراء نتنياهو خلال زيارته لإسرائيل الأسبوع الماضي.

ثانيًا، بالإضافة إلى إدخال المزيد من المساعدات، يجب أن تكون المساعدات مناسبة. ولهذا السبب، يكتسي القرار 2720 (2023) أهمية بالغة. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما الولاية المناطة بالسيدة كاغ لإنشاء قاعدة بيانات وآلية لتتبع المساعدات والتحقق منها وتنسيقها. وقد قدمت المملكة المتحدة دعما تقنيا متخصصا للمساعدة في تنفيذ تلك الولاية. وستقدم المملكة المتحدة أكثر من 3,5 مليون دولار كتمويل إضافي للمعدات لدعم الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة في إدخال المزيد من المساعدات إلى غزة.

ثالثاً، بمجرد وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، من الضروري ضمان إمكانية توزيعها بسرعة وفعالية. وندعو إسرائيل إلى تحسين تدابير تفادي التضارب والسماح لوكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول الآمن ودون عوائق إلى غزة وفي جميع أنحاء القطاع والتيسير الكامل للحد الأدنى من متطلبات التشغيل للأمم المتحدة. وقد أظهرت الوفيات المأساوية لسبعة من عمال "المطبخ المركزي العالمي"، من بينهم ثلاثة مواطنين بريطانيين، ضرورة اتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

تدرك المملكة المتحدة أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ذات أهمية حاسمة في إيصال المعونة في غزة. وقد روعتنا الادعاءات بتورط موظفين من الأونروا في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل ونحيط علما بالتحقيق الجاري الذي يجريه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في هذه الادعاءات. ونحن ممتنون للاستعراض المستقل لحيادية الأونروا الذي قادته السيدة كاثرين كولونا وسنحدد موقفنا من التمويل المستقبلي للأونروا بعد دراسة متأنية للتقرير النهائي ورد الأونروا.

لا تزال المملكة المتحدة مصممة على مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين لضمان وقف فوري للقتال على سبيل الاستعجال من أجل إدخال المعونة والإفراج عن الرهائن، ومن ثم العمل نحو وقف مستدام ودائم لإطلاق النار دون العودة إلى القتال والخسائر في الأرواح.

السيد بامبيسا (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تشكر رئاسة مالطة على عقد هذه الإحاطة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونشكر أيضًا السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على معلوماتها ووجهات نظرها بشأن مستجدات الحالة غزة، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية خلال الأيام التسعين الماضية في ضوء القرار 2720 (2023). ونشيد بها وبفريقها بأكمله على تفانيهم الثابت في معالجة هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان بغية تخفيف المعاناة الهائلة للفلسطينيين.

يشكل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ومنذ فترة طويلة، مصدرا للتوتر والمآسي في المنطقة وقد أسفر التصعيد الأخير عن خسائر كبيرة في الأرواح. ولا تزال العملية العسكرية الإسرائيلية تتسبب في سقوط المزيد من الضحايا المدنيين ونزوحهم، فضلاً عن تدمير المنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية. ولا تزال الحالة مروعة وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف المعاناة الإنسانية ومعالجة الأزمة الإنسانية. وعلى الرغم من تلك التحديات، نجح المجلس في اتخاذ قرارين بشأن هذه المسألة، هما القراران 2712 (2023) و 2720 (2023). ويدعو القراران بوضوح إلى وقف فوري وعاجل لإطلاق النار لأسباب إنسانية ووقف للأعمال العدائية، وفي نهاية المطاف، وقف إطلاق

النار – ليس لضمان تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للمحتاجين في غزة بشكل أفضل فحسب، بل أيضاً للسماح بالإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن وتمهيد الطريق لإعادة إطلاق عملية السلام. وكان الأمل معقودا على أنه من خلال المطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة، يمكن تخفيف المعاناة واتخاذ خطوات نحو السلام الدائم. ومما يؤسف له أنه خلال الأشهر الأربعة التي انقضت منذ ذلك الحين، لم يُنفذ القراران تنفيذا كاملا. وهذا التأخير مدعاة للقلق.

ويجب أن تعزز نفس المقاصد التي استرشد بها المجلس في اتخاذ هذين القرارين في كانون الأول/ديسمبر ضميرنا الجماعي في إنفاذ الالتزامات الدولية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشجع موزامبيق بقوة مشاركة الأطراف المعنية في تنفيذ هذين القرارين ونعتقد اعتقادا راسخا أن تشجيع تلك الأطراف أمر حاسم في ذلك الصدد. ونكرر مناشدتنا لأعضاء المجلس الذين يتمتعون بنفوذ على الأطراف أن يتعاونوا مع السيدة كاغ وفريقها حتى يتمكنوا من إنجاز ولايتهم دون تأخير أو عرقلة. ويجب أن يتحد مجلس الأمن ويتكلم بصوت واحد لمعالجة الحالة الإنسانية الملحة في غزة على وجه الاستعجال. وتتطلب الحالة إتاحة إمكانية الإيصال الفوري والآمن للمساعدات الإنسانية دون عوائق إلى أحوج الناس إليها، مع الأخذ في الاعتبار أن آلاف الأشخاص والأسر في قطاع غزة يتجمعون عند معبر رفح الحدودي وسط تصاعد الأعمال العدائية.

وأود أن أشدد على أن الخسائر البشرية الناجمة عن النزاع مفزعة، حيث أن السكان الأبرياء عالقون في مرمى النيران. ولذلك، لا تزال الدعوة إلى وقف إطلاق النار عاجلة وبالغة الأهمية. ويجب أن تستمر الجهود الدبلوماسية والضغط الدولي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كبيرة المنسقين كاغ جزيل الشكر على إحاطتها.

إن الحالة الإنسانية في غزة مزرية للغاية. فقد أودت المجاعة بحياة الأطفال في الشمال. كما أن الإمدادات الأساسية تتضاءل. ونزح الملايين.

وفي هذه المرحلة المحفوفة بالمخاطر، دعا الرئيس بايدن إسرائيل إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات المحددة والملموسة والقابلة للقياس لمعالجة الأزمة الإنسانية وحماية المدنيين من الأذى وضمان سلامة جميع عمال الإغاثة.

ويجب على إسرائيل أن تفعل المزيد على الفور لمنع وقوع إصابات بين المدنيين. وأوضح الرئيس أن سياسة الولايات المتحدة سيحددها تقييمها للإجراءات الفورية والمستمرة التي تتخذها إسرائيل بشأن تلك الخطوات. لقد اتخذت إسرائيل بعض الخطوات الإيجابية، ولكنها لا تكفي وليست بالسرعة الكافية. وعليه، فإن موقف الولايات المتحدة واضح: يجب أن تتخذ إسرائيل إجراءات فورية لفتح معابر برية إضافية إلى شمال غزة. وبينما تواجه غزة مجاعة وشيكة، فإن الأرواح في خطر وكل يوم مهم.

وتعمل الولايات المتحدة مع شركائها لتنفيذ ممر بحري لاستكمال، وليس استبدال، المعابر البرية الإضافية وزيادة تدفق المساعدات إلى غزة. وينطوي جزء من ذلك الممر على إنشاء رصيف ميناء مؤقت في غزة تُفرغ عليه المساعدات الإنسانية. ونرحب بالتزام الأمم المتحدة بالمساعدة في تيسير توزيع المعونة المقدمة إلى غزة عبر الرصيف.

ويتمثل جزء أساسي آخر من الممر البحري في التنفيذ الكامل للالتزامات الإسرائيلية بفتح أشدود أمام الشحنات الإنسانية. وكما نفهم، ستُشحن المساعدات إلى أشدود ثم تُنقل عبر المعابر البرية إلى غزة. وهذا أمر بالغ الأهمية ويجب أن يحدث على الفور. ولكن حجم المساعدات التي تصل إلى غزة لن يكون مهما إذا لم تصل إلى أيدي الفلسطينيين المحتاجين إليها بشدة. إن توزيع المساعدات داخل غزة أمر بالغ الأهمية.

وتكتسي الخطط التي أوجزتها كبيرة المنسقين كاغ اليوم أهمية بالغة لتحقيق هدف توزيع المعونة على نطاق واسع ونتطلع إلى سماع المزيد عن جهود الأمم المتحدة خلال جلسة الإحاطة المغلقة اليوم. وأود أن أكرر تأكيد دعم إدارة بايدن الكامل لكبيرة المنسقين سيغريد كاغ. وأدعو مرة أخرى إسرائيل إلى التعاون مع جهود الأمم المتحدة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع.

وثمة عامل آخر يحد من توزيع المساعدات وهو الفشل المتكرر لآليات تفادي التضارب. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أكثر من 230 من العاملين في المجال الإنساني. وهذا أمر مأساوي وغير مقبول. وتكتسي آليات تفادي التضارب أهمية كبرى، لأنها الطريقة التي نحمي بها حياة الأشخاص الذين يعملون على إنقاذ أرواح الأبرياء. وعليه، يجب أن تنفذ إسرائيل بالكامل إجراءات فعالة لتفادي التضارب. ولا بد من ذلك. ونكرر دعوتنا إلى المساءلة عن الحوادث التي قُتل فيها عاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويشمل ذلك الهجوم المميت على موظفي "المطبخ المركزي العالمي" في وقت سابق من هذا الشهر. ويجب أن يكون هناك تحقيق إضافي مستقل وشفاف.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، أصدرت وزيرة الخارجية كولونا هذا الأسبوع تقريرها عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونقدّر أن الأونروا قد اتخذت خطوات لوضع سياسات داخلية ومعالجة حيادها، ولكن لا بد من بذل المزيد من الجهود. ويجب أن تجري الأونروا إصلاحات جوهرية لحماية استدامتها ومهمتها. ونعلم أن ذلك سيستغرق وقتا وسيتطلب موارد، ولكن تنفيذ الإصلاحات المبينة في تقرير كولونا سيكون حاسما وستعمل الولايات المتحدة عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لضمان اضطلاع الأونروا بواجباتها بطريقة محايدة ومتوازنة لصالح الشعب الفلسطيني.

أخشى أن يكون الكثيرين قد غفلوا عن حقيقة أن حماس هي التي أشعلت شرارة النزاع في 7 تشرين الأول/أكتوبر عندما شنت هجوما شنيعا على إسرائيل وذبحت رواد الحفلة الموسيقية وأحرقت الناس أحياء وارتكبت أعمال عنف جنسي يعجز اللسان عن وصفها. ويجدر بنا ألا ننسى تلك الحقيقة المهمة.

وقد أوضحت الولايات المتحدة من البداية أنها تؤيد تماما حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وأن هذا الدعم راسخ. ولكننا أوضحنا أيضا أننا نعارض القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في رفح ستكون لها عواقب وخيمة على السكان المدنيين في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل سعيها إلى القضاء على العناصر المتبقية من حماس. ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى وضع خطة موثوقة وقابلة للتنفيذ لحماية السكان المدنيين في رفح وتلبية الاحتياجات الإنسانية لأولئك الذين لجؤوا إلى الجنوب.

ويساورنا بالغ القلق إزاء النزوح الداخلي الجماعي داخل غزة وخطر التهجير القسري من غزة. يجب أن تتصرف إسرائيل وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني – انتهى الكلام.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تكشف أمام أعيننا ما لحق بجميع أطراف النزاع من معاناة وألم وموت ودمار على نطاق كبير جدا. ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار كجزء من اتفاق لإطلاق حماس سراح الرهائن، وهو ما سيسمح لنا أيضا بزيادة المساعدات الإنسانية المقدَّمة للمدنيين الفلسطينيين. وتعمل الولايات المتحدة مع شركائها في المنطقة لجعل ذلك ممكنا. ومع ذلك، تواصل حماس على نحو متكرر رفض العروض المقدمة من إسرائيل والكفيلة بوقف القتال وإطلاق سراح الرهائن. وإذا قبلت حماس العرض الذي قدمته إسرائيل، فإنها ستسمح بوقف فوري لإطلاق النار من شأنه أن يفيد الفلسطينيين الآن. وينبغي أن تقبل حماس الصفقة. وإن لم تقبل، فينبغي لها أن تشرح للعالم وللشعب الفلسطيني لماذا لم تفعل ذلك بعد لأن حماس حاليا تشكل العقبة الوحيدة أمام وقف إطلاق النار في غزة.

ويجب أن ندعو جميعا حماس، وخاصة أولئك الذين يتمتعون بأكبر قدر من النفوذ، إلى قبول الصفقة. ويجب أن نواصل العمل معا لدعم عمل كبيرة المنسقين سيغريد كاغ وجميع أولئك الذين يعملون على إنقاذ الأرواح في غزة في وقت الحاجة الشديدة هذا.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاغ على إحاطتها بشأن تنفيذ ولايتها، على النحو المنصوص عليه في القرار 2720 (2023)، لتيسير وصول المعونة الإنسانية إلى قطاع غزة، على الرغم من مواجهة العديد من التحديات والعقبات في مساعيها.

لا يزال العدوان مستمرا على الشعب الفلسطيني في غزة منذ أكثر من 200 يوم وما زلنا نناقش إمكانية تلبية الاحتياجات الإنسانية

الأساسية، مثل الحصول على الغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي، ناهيك عن الحصول على التعليم والسكن والرعاية الصحية التي أصبحت من الكماليات لجميع السكان في غزة.

وتكتسي مهمة السيدة كاغ المتمثلة في تسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة أهمية بالغة. ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من أربعة أشهر على اتخاذ القرار 2720 (2023)، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السيدة كاغ وفريقها لإنشاء آلية للأمم المتحدة للتعجيل بتوفير الإغاثة الإنسانية في غزة، لا تزال تلك الدعوة دون استجابة ولم تُنفذ الولاية تنفيذا كاملا. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء التي لها تأثير على السلطة القائمة بالاحتلال، أن يبذل كل جهد ممكن لمساعدة السيدة كاغ على الوفاء بولايتها. إن ضمان نجاحها مسؤولية جماعية – وليس مجرد واجب لشخص واحد.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن نجاح إيصال المعونة الإنسانية في غزة يعتمد على عدة عوامل.

أولا، من البديهي أنه يجب أن يكون هناك وقف فوري ودائم لإطلاق النار. لا يمكن ضمان العمل الإنساني الآمن في جميع أنحاء غزة بدون وقف لإطلاق النار. والأشهر الستة الماضية تشير بوضوح إلى ذلك. وعلى حد تعبير سياران دونيلي، نائب أول لرئيس لجنة الإنقاذ الدولية، التي تعمل في غزة،

”ما هو واضح بشكل متزايد هو أن عملية تفادي التضارب خيال. ولا توفر أي ضمانات للسلامة“.

ولا يمكن المساعدة في تلبية احتياجات السكان المدنيين إلا بوقف الأعمال القتالية. وبخلاف ذلك، سيتعين على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المخاطرة بحياتها لتقديم المساعدات.

ثانيا، يجب أن يكون هناك وصول للمساعدات الإنسانية من دون عوائق. وهذا يتطلب فتح جميع المعابر الممكنة واستخدامها بكامل طاقتها. ووفقا لسلطات الاحتلال، لم يسمح منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر بدخول سوى 40 في المائة من الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المطلوبة إلى غزة. وبعد قتل – وينبغي أن أقول اغتيال – عمال الإغاثة التابعين لمنظمة ”المطبخ المركزي العالمي“، شنت سلطات الاحتلال حملة دعائية لتسليط الضوء على قرارها بإعادة فتح معبر إيريتز. ومع ذلك، وفقا للأمم المتحدة، حتى يوم الجمعة الماضي، لم يسمح إلا لـ 25 شاحنة باستخدام معبر إيريتز.

ويبدو أن المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان القوية، عاجز عن إجبار السلطة القائمة بالاحتلال على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأصبح إلقاء المساعدات جوا، وهو آخر ما يمكن اللجوء إليه من الحلول، الخيار الوحيد، ولكنها لا تمثل سوى 0.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة إلى غزة. وتم تقويض الممر البحري قبل أن يحقق نتائج ملموسة. ونعتقد اعتقادا قويا أنه لا يوجد بديل للطرق البرية. يجب إعادة فتح جميع المعابر الآن.

ثالثا، يجب أن نعترف بالدور الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). لا تزال هذه الوكالة تشكل العمود الفقري لتقديم المساعدات الإنسانية في غزة. يجب أن تعمل بحرية من دون تهديد. وبعد التقرير الذي قدمته السيدة كولونا، ليست هناك حاجة لمزيد من النقاش حول مصداقية الأونروا وكفاءتها. ويذكر التقرير أن منهجية الأونروا بشأن الحياد أكثر تطورا من تلك التي تتبعها وكالات الأمم المتحدة المماثلة الأخرى أو المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، أكرر أن إسرائيل لم تقدم بعد أدلة داعمة لادعاءاتها ضد موظفي الأونروا. وكما أشار تقرير السيدة كولونا، فإن تلك الوكالات تعتمد حتى على احتفاظ الأونروا بدورها المركزي الذي لا غنى عنه في توفير منصة، وفي بعض الحالات بنية تحتية لهذه الأنشطة المتخصصة. يجب تمكين الأونروا مرة أخرى والسماح لها بالعمل في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك في الشمال، في الوقت الذي يلوح فيه خطر المجاعة في الأفق.

رابعا، إن استئناف الأنشطة التجارية، بغض النظر عن حجم وكفاءة المساعدات الإنسانية، أمر حتمي. ويتطلب ذلك شرطين

رئيسيين – إنهاء الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال وإطلاق برنامج واسع للتحويلات النقدية للمساعدة في إنعاش السوق المحلية في غزة. إن بدء عملية من هذا القبيل أمر بالغ الأهمية.

خامسا، يجب عدم شن هجوم بري في رفح. ونحذر مرة أخرى من أي عمل عسكري في رفح. يجب عدم السماح بمثل هذا الهجوم تحت أي ظرف من الظروف، حيث تم حشر 1.5 مليون فلسطيني في رفح، التي أصبحت مركزا للعمل الإنساني في غزة. وتعتمد نجاة جميع سكان غزة على الحالة في هذه المدينة. ومن شأن الهجوم البري ألا يترك خيارا أمام الناس سوى الفرار إلى مصر. لن يقف الأمر عند حدوث مأساة إنسانية فحسب، وإنما سيتعداها ليصير اعتداءً لا يمكن تداركه على السلام والأمن في المنطقة وخارجها.

إن الحالة الكارثية في غزة خيانة للبشرية واختبار للنظام الدولي ونظامنا المتعدد الأطراف. فهذه ليست كارثة طبيعية، إنها كارثة من صنع الإنسان، ونحن نتحمل المسؤولية عنها. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن. والإخفاق في القيام بذلك ليس خيارا. ولا يمكن للسلطة القائمة بالاحتلال، التي تسبب الموت واليأس أينما ذهبت، أن تستمر في إملاء القواعد. ولا بد من إنهاء هذه الكارثة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بوجود كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة في جلسة اليوم وبالإحاطة التي قدمتها للتو. وأعيد تأكيد دعم إكوادور للجهود التي تبذلها السيدة سيغريد كاغ وعمل فريقها بأكمله لإنشاء آلية لتيسير وتسريع إمكانية وصول المعونة – وهي مهمة عاجلة وهامة.

لقد انقضت أكثر من أربعة أشهر منذ اتخاذ القرار 2720 (2023) في كانون الأول/ديسمبر الماضي تحت رئاسة إكوادور لمجلس الأمن. ومما يؤسف له أن العديد من أحكامه ما زالت بعيدة عن الإنجاز، والتقدم القيم الذي أحرز غير كاف في مواجهة ضخامة المهمة. فيجب أن يحصل المدنيون في غزة على المساعدة التي يحتاجون إليها بكميات كافية وبطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها. فالغذاء والماء والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الطبية ضرورية للبقاء على قيد الحياة. وقد دعا بلدي مرارا وتكرارا إلى توفير المعونة الإنسانية وتوزيعها من دون عوائق. وقد فعل ذلك منذ بدء الحرب في غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023. ولذلك، تقدر إكوادور الجهود المبذولة لتنويع طرق المعونة وخطوط الإمداد برا وجوا وبحرا، وتشجع تلك الجهود على الاستمرار، على الرغم من المشاكل والتحديات التي نواجهها.

وفيما يتعلق بالصعوبات العملياتية في إيصال المساعدات إلى غزة وتوزيعها في جميع أنحاء القطاع، ينبغي التأكيد مجددا على أن القرار 2720 (2023) يتطلب من أطراف النزاع التعاون مع كبيرة المنسقين، كاغ، من دون تأخير أو عرقلة. كما إن محكمة العدل الدولية أمرت باتخاذ تدابير فورية لضمان توفير الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية في التدابير المؤقتة التي صدرت في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس. ويجب احترام قرارات مجلس الأمن وأحكام محكمة العدل الدولية. وفيما يتعلق بآلية الإسراع في إيصال شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة، يأمل بلدي في أن تعمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن وأن تسهم في التخفيف من حدة الندرة التي يواجهها السكان المدنيون.

وفي الختام، أكرر إدانة الإكوادور للأعمال الإرهابية الشنيعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولجميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي. وأكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وفي غضون ذلك، ضمان وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية، على النحو المطلوب في قرارات المجلس.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على تنظيم إحاطة اليوم وأشكر السيدة سيغريد كاغ على المعلومات بآخر المستجدات التي قدمتها عن عملها عملا بالولاية المحددة في القرار 2720 (2023).

يتم التركيز على الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار في غزة بقوة مرة أخرى في ما عرض على مجلس الأمن بعد ظهر اليوم. فلا

تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة تزداد سوءا، حيث لا تزال تتعرض للقصف الإسرائيلي من الجو والبر والبحر. ويبلغ عدد القتلى رقما مذهلا، تجاوز 000. 34 وتجاوز عدد المصابين 000. 77 وينبغي لتلك الأرقام أن تهز ضميرنا الجمعي وتجبرنا على إنهاء الحرب فورا وبشكل عادل بعد أكثر من 200 يوم من الرعب الذي لا يمكن تصوره.

إن أحكام القرار 2720 (2023) واضحة بشأن التزامات أطراف النزاع. فيجب عليها أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويستتبع ذلك، في جملة أمور، ضمان حماية المدنيين والأهداف المدنية ووصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني وحرية تنقلهم. ويستتبع ذلك أيضا الامتثال للالتزام بضمان توفير الخدمات الإنسانية الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ولم يتم الوفاء بتلك الالتزامات، في تحد واضح للأمرين الملزمين قانونا اللذين أصدرتهما محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بأن تتخذ إسرائيل جميع التدابير اللازمة والفعالة لكي تكفل، من دون تأخير وبالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، من دون عوائق، على نطاق واسع ومن قبل جميع المعنيين، "بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة نقاط العبور البرية وعددها وإبقائها مفتوحة طالما كان ذلك ضروريا".

ويظل عدم توفر المعابر البرية الكافية يشكل عائقا رئيسيا أمام الجهود الإنسانية في غزة، ويضاف إلى ذلك عمليات التفتيش المفرطة. وتذكر غيانا إسرائيل بالتزاماتها بالسماح بالإيصال الفوري للمساعدة الإنسانية بكميات كبيرة وبأمان ومن دون عوائق، مباشرة إلى السكان المدنيين في جميع أنحاء قطاع غزة، وتيسيره وتمكينه. وندعو إسرائيل إلى الوفاء بتلك الالتزامات. ونحيط علما بالجهود المكثفة التي تبذلها السيدة كاغ في ظل ظروف بالغة الصعوبة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنشاء آلية الأمم المتحدة، ونؤكد مجددا دعم غيانا المستمر لتلك الجهود.

كما تشدد غيانا على أهمية ضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل زيادة المساعدة الإنسانية في قطاع غزة. وقد قتل عدد غير مسبوق من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في هذه الحرب، وذلك أساسا بسبب عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وقد تعرض العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لهجمات مباشرة، كما رأينا في مقتل سبعة من أعضاء فريق المطبخ المركزي العالمي. ووقع آخرون ضحايا للقصف العشوائي لأن آليات تفادي التضارب والإخطار لا تعمل بشكل كاف.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ثلاث نقاط هامة.

أولا، على الرغم من أنه من الأهمية بمكان زيادة الدعم الإنساني وزيادة إمكانية الوصول إلى جميع أنحاء غزة، فإن ذلك وحده لن ينقذ الأرواح. فلكي يتم إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية وعلى نطاق واسع بطريقة مستدامة، يجب أن يكون هناك وقف دائم لإطلاق النار.

ثانيا، يجب ألا يُتَوَقَّع من الفلسطينيين أن يعيشوا على المعونة الإنسانية لفترة طويلة من الزمن. وللحفاظ على كرامتهم، يجب تهيئة الظروف لهم لبناء سبل عيشهم. فمن الضروري إعادة إنشاء وسائل التجارة وازدهار السوق. وأشدد مرة أخرى على أن البيئة الآمنة تكتسي أهمية قصوى إذا أريد لذلك أن يحدث. ولا غنى عن وقف إطلاق النار. واتخاذ قرار بزيادة الدعم الإنساني لغزة مع تأخير اتخاذ قرار بشأن وقف إطلاق النار هو قرار هزيمة ذاتية.

ثالثا، تكرر غيانا التأكيد على ضرورة المساءلة. وربما لا يوجد رادع أكبر من المساءلة. وحيثما تكون المساءلة غائبة، يزدهر الإفلات من العقاب، ما يشجع الجناة على حساب الجميع. وفي حالة غزة، أدى الإفلات من العقاب إلى عواقب غير متناسبة بالنسبة للنساء والأطفال، الذين يشكلون الغالبية العظمى من الذين يُقْتَلون ويُشَوَّهون.

وأختتم بملاحظة أن حجم الدمار الذي لحق بغزة قد خلق أزمة متعددة الأبعاد تتطلب نهجا متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفورية والمستقبلية. وغيانا مستعدة للعمل مع المجلس لتصميم وتيسير تنفيذ ذلك النهج. ويجب أن يكون في صميمه إنشاء دولة فلسطين الحرة والمستقلة وفقاً لحدود ما قبل عام 1967. فهذا هو واجبنا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، على إحاطتها وجهودها لإيجاد سبل لتعزيز إيصال الإغاثة الإنسانية إلى غزة وفقاً للقرار 2720 (2023). وكما يعلم المجلس، امتنعنا عن التصويت على ذلك القرار الذي ينص، في جملة أمور، على إنشاء آلية للأمم المتحدة لتيسير إيصال الإمدادات الإنسانية، والتي نناقش معاييرها اليوم. والسبب في امتناعنا عن التصويت هو افتقار القرار إلى طلب مباشر بوقف إطلاق النار، وهو شرط أساسي لضمان الوصول الآمن ودون عوائق إلى المحتاجين. بدلاً من ذلك، يشير القرار إلى نوع من "تهيئة الظروف" لوقف العنف في غزة. وقد حذرنا من أن إسرائيل ستفسر هذه الصيغة الغامضة على أنها ضوء أخضر، وهذا ما حدث بالضبط.

لقد سئمنا من تكرار القول بأن تقديم المساعدة الكافية لسكان غزة غير ممكن ببساطة بينما تستمر عملية إسرائيل العسكرية في غزة، وهو ما تقوم به منذ أكثر من ستة أشهر بدعم كامل من الولايات المتحدة. هذا واضح. إن عمال المساعدة الإنسانية غير مسلحين ولا حول لهم ولا قوة تحت النار. ومن غير الإنساني ببساطة أن نطلب منهم الموت في غارات جوية بينما لا يزال المجلس عاجزاً تماماً عن إجبار إسرائيل على إنهاء أعمالها العدائية.

وأود أن أشير إلى نقطة هامة أخرى، وهي أن مجلس الأمن طور بمرور الوقت منطقاً لإجراءاته فيما يتعلق بحالات النزاع. أولاً، يطالب المجلس الأطراف بوقف إطلاق النار. ثم ينشر مراقبين عسكريين لرصد الامتثال، مع التركيز على "عسكريين"، لأنهم أفراد تلقوا تدريباً مهنياً على هذا الرصد. وإذا لم يسمح لهم بالوصول إلى منطقة التماس أو التبليغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار، فإن المسألة تثار بشأن كيفية فرض التنفيذ، ولا سيما ما إذا كان ينبغي نشر حفظة السلام. وفي حالة غزة، انقلب تسلسل الأحداث برمته رأساً على عقب، وطُلب من عمال المساعدة الإنسانية أساساً التضحية بأرواحهم من خلال تأدية عمل حفظة السلام. وهذا أمر منافٍ للعقل وخطير جداً أيضاً.

وإذا لم يتم احترام وقف إطلاق النار، فلنناقش التدابير الملموسة لضمان التقيد به. فلدى مجلس الأمن طرق حسابية وأدوات راسخة تشمل نشر وحدات حفظ السلام. وكبداية، يمكننا أن نعيد النظر في فكرة المشاركة الأكثر فاعلية من جانب هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في رصد وقف إطلاق النار. وقد سبق للواء باتريك غوشات، رئيس البعثة ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، تقديم إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.9513) ووعد بتقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن الموارد المتاحة للبعثة. ونقترح إعادة النظر في تلك المسألة.

إلى جانب ذلك، تعيق السلطات الإسرائيلية علناً إيصال السلع الأساسية للمدنيين في غزة. وفي الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9607) ناقشنا بالتفصيل حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي ببساطة حالة غير مقبولة. وعلى حد علمنا، حافظت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الأونروا، على وجود كبير في الأرض الفلسطينية. ولديها موارد كافية، بما في ذلك الموارد المالية. تنتظر القوافل المحمّلة عند المعابر على حدود غزة، وتتوفر مجموعة كاملة من الشروط القانونية لإيصال المساعدة الإنسانية، دون الحاجة إلى الهياكل الإضافية التي تتوخاها الآلية في القرار. أولاً وقبل كل شيء، أنا أشير إلى القانون الدولي الإنساني القائم، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة 182/46 وفي ظل هذه الظروف، لا نعتقد أن من الضروري إنشاء أي نظام إنساني خاص لغزة، خاصة وأن من الواضح أنه لن ينجح ما دام أحد الطرفين مصمماً على مواصلة الأعمال العدائية العسكرية.

ومن هذا المنطلق، علينا جميعاً أن ندرك شيئاً واحداً بسيطاً. لا تكمن المشكلة في ما إذا كانت لدينا آليات لإيصال الإغاثة الإنسانية أم لم تكن بل في غياب الظروف اللازمة لذلك، بسبب اشتداد القتال وحقيقة أن جيش الدفاع الإسرائيلي لا يستثني المستشفيات أو المدارس أو القوافل الإنسانية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية يجب أن تُمنح وفقاً للقانون الدولي الإنساني

وأنه ينبغي ضمان مستوى كافٍ من الأمن والحماية لعمال المساعدة الإنسانية. في ذلك الصدد، نود أن نكرر مرة أخرى أن الهدف الأسمى للمجتمع الدولي، كما يمثله المجلس، هو ضمان وقف فوري ودائم لإطلاق النار. عندئذ يمكننا أن نناقش بجدية حل مشاكل الأمن الغذائي والصرف الصحي والتعليم وغيرها من الخدمات ذات الأهمية الحيوية. ونودّ بالطبع أن نعتقد أن الآلية المقترحة لإيصال الإغاثة الإنسانية ستُحدث فرقاً، ولكنّ ذلك غير واقعي بالنظر إلى الأعمال العدائية الشرسة وعمليات التطهير الجارية. لقد وصلت الأمور إلى حد أن المستوطنين الإسرائيليين يقتحمون القرى الفلسطينية، ويرتكبون أعمال القتل والحرق العمد. في مثل هذه الظروف، سيستمر موت عمال المساعدة الإنسانية ولن تساعد نقطة الخدمات الموحدة المقترحة في إطار الآلية.

وبما أن هدفنا اليوم هو إجراء مناقشة مركّزة على المذكرة المفاهيمية المتعلقة بطرائق تشغيل الآليات، أود أن أطرح بعض الأسئلة على واضعيها. السؤال الرئيسي هو ما إذا كان الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني قد اتفقا على تنفيذ هذه الآلية. هل نوقشت تفاصيل خطط دخول الإمدادات الإنسانية معهم، وإذا كان الأمر كذلك فمع من؟ وهل هناك ضمانات بأن السلطات الإسرائيلية لن تفتّش الشاحنات، وهو ما تقوم به الآن، وأنها لن تحجب الإذن بدخولها إلى غزة لأشهر متتالية؟ إذا لم تكن هناك مثل هذه الضمانات، فما هي القيمة التي تضيفها الآلية؟ وكيف تختلف في الممارسة العملية عن أساليب العمل الحالية؟ بل على العكس من ذلك، يبدو أن الآلية ستصبح حاجزاً بيروقراطياً آخر ينطوي على عمليات فحص وتفتيش إضافية. نقطة أخرى مهمة هي أن المذكرة المفاهيمية تشير إلى معبري كرم أبو سالم ورفح اللذين يسمحان بالفعل بمرور الإمدادات، وإن كان ذلك على فترات متقطعة. فلماذا لا تنظر في المعابر البرية والبحرية الأخرى، وتحديداً نقاط التفتيش الخمس على الحدود الإسرائيلية ورصيف الميناء المؤقت في غزة وميناء أشدود؟

لا يوجد في الوثيقة جزء يتحدث عن موظفي الأمم المتحدة الذين يُتوقع منهم التعاون مع الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلاً عن مختلف وكالات الأمم المتحدة، لكفالة عمل الآلية. وهي لا تذكر سوى بعض الشيء عن شركاء رئيسيين وسلطات ذات صلة وجهات فاعلة في المجال الإنساني. ولا بد من تحديد ذلك بدقة. ونود أيضاً الحصول على معلومات إضافية عن إيصال الشحنات التجارية في إطار الآلية التي من المفترض أن تتعامل مع المهام الإنسانية البحتة. وبالنظر إلى عدم وجود مقارنات أو سوابق لهذا النهج، سنكون ممتنين للحصول على مزيد من التوضيح.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، على إحاطتها.

لقد مر 200 يوم على بدء النزاع في غزة. وفي تلك الأيام الـ 200، شهدنا انتشار الجوع والمجاعة، وانهيار نظام الرعاية الصحية، وإزهاق أرواح بريئة، وملايين من الناس يعانون الأمرّين على شفا الموت. لا يوجد مبرر لإطالة أمد النزاع، ولا يوجد عذر لقتل المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن للتخفيف من حدة الكارثة وإنقاذ الأرواح وإنهاء النزاع. ولدي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها.

أولاً، يساورنا بالغ القلق إزاء الكارثة الإنسانية التي تزداد سوءاً باستمرار. إن قرارات المجلس الثلاثة التي تتناول ذلك، وهي القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، والأمران الصادران عن محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة، كلها تدعو صراحة إلى زيادة وصول المساعدات الإنسانية، ولكنها لم تنفذ قط بفعالية، ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يواجه أنواعاً مختلفة من القيود التي من صنع الإنسان.

وإذا استمر ذلك الوضع، فإنه سيؤدي بالتأكيد إلى وفاة مزيد من المدنيين بسبب المجاعة والمرض. ونحث إسرائيل على فتح جميع المعابر البرية من أجل ضمان الإيصال السريع والآمن للإمدادات الإنسانية على نطاق واسع إلى غزة وتوزيعها بشكل آمن ومنظم داخل القطاع على من هم في أمس الحاجة إليها. ونتوقع أن تؤدي الآلية التي أنشأتها كبيرة المنسقين كاغ دوراً أكبر في تقليل وإزالة العقبات التي تعترض الإمدادات الإنسانية قبل دخولها وبعد دخولها غزة. وينبغي

لإسرائيل أن تتعاون في جميع الجهود الإنسانية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها كبيرة المنسقين كاغ.

ثانياً، نؤيد استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الاضطلاع بدورها. وتقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية ضمان تمكن الوكالات الإنسانية من إيصال المساعدات. فلا يمكن استخدام الجوع كسلاح ولا يمكن تسييس الإغاثة. وقد أصدر فريق الاستعراض المستقل بقيادة السيدة كولونا تقريره الذي يشير إلى أن الأونروا لديها منذ سنوات طويلة عدد كبير من الآليات القوية لضمان حياد الوكالة وقدرتها على التصدي لعدم الامتثال ومحاسبة المسؤولين عنه في الوقت المناسب وأن لديها من هذه الآليات أكثر بكثير مما لدى أي وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة. وعند هذه النقطة، ينبغي أن ينتهي النقاش بشأن حياد الأونروا. ونحث جميع البلدان على استئناف تمويل الأونروا في أقرب وقت ممكن والامتناع عن استخدام أي ذريعة لفرض عقاب جماعي إضافي على سكان غزة. لقد أثارت إسرائيل ادعاءات خطيرة تربط الأونروا بالإرهاب ولم تقدم أي دليل عليها حتى الآن. ويساورنا قلق بالغ إزاء ذلك. وتؤكد الصين من جديد أنه في غياب الأدلة الدامغة، من غير المقبول مهاجمة الأونروا بسوء نية أو توجيه اتهامات كاذبة ضد منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ثالثاً، ندعو المجلس مرة أخرى إلى الضغط من أجل وقف فوري لإطلاق النار في غزة. فقد اتضح تماما بعد أكثر من ستة أشهر من الواقع المرير أنه في ظل تعرض غزة للقصف، لا تتوفر الظروف اللازمة لإيصال المساعدات. ولا جدال في أن القرار 2728 (2024)، الذي يدعو بوضوح إلى وقف إطلاق النار في غزة، قرار ملزم وأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذه. ونشعر بقلق بالغ إزاء عمليات القصف المتكررة التي شنتها إسرائيل على غزة في الأيام الأخيرة. ونحث إسرائيل على وقف جميع العمليات العسكرية ضد غزة فوراً والتخلي عن خطتها لشن هجوم على رفح. وينبغي للبلدان ذات التأثير الكبير على إسرائيل أن تكون محايدة وأن تؤدي دورا نشطا في التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وتؤيد الصين المجلس في اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان تنفيذ القرار.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على إحاطتها الشاملة جدا.

يُذكر وفد بلدي بالقرار 2720 (2023) الذي يدعو إلى إنشاء هذا المنصب وإنشاء آلية فعالة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان في قطاع غزة. ودور كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية في تسهيل وتسريع المساعدات الإنسانية في غزة يكتسي أهمية خاصة في هذا المنعطف، نظرا لأنه من المتوقع أن يواجه 1,1 مليون شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وتؤكد المعلومات المستكملة التي يقدمها بانتظام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة في غزة أن حجم الإمدادات الإنسانية التي دخلت غزة منذ بدء الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر 2023 أقل بكثير من حوالي 500 شاحنة يوميا التي تقدر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) أنها ضرورية لتلبية الاحتياجات الغذائية والصحية الأساسية وغيرها من احتياجات الناس هناك.

وتدرك سيراليون ضخامة المهمة المتمثلة في زيادة حجم المساعدة الإنسانية المطلوب إدخالها غزة بغية التقليل إلى أدنى حد من أثر النزاع على المدنيين، لا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء. ونشيد باستمرار كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في التواصل والتشاور منذ تعيينها مع جيش الدفاع الإسرائيلي والأطراف المعنية الأخرى في المنطقة بغية إزالة القيود الكبيرة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية من أجل ضمان الوصول إلى قطاع غزة دون قيود عبر جميع الطرق، الجوية والبرية والبحرية. فهذا النهج القائم على التشاور والتنسيق الجيد ضروري لتوزيع المساعدة على نحو سلس لتلبية الاحتياجات العاجلة والمستمرة للسكان هناك، لا سيما في البيئة الحالية من القصف العنيف والاشتباكات المستمرة. وإضافة إلى

ذلك، نتوقع أن تكفل آلية الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2720 (2023)، حل القيود التشغيلية الحالية وتحسين التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في المنطقة وزيادة قدرتها على تقديم المساعدة في جميع أنحاء قطاع غزة.

ودعماً لمكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار وحرصاً على وفائها بولايتها المتمثلة في تيسير شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة وتنسيقها ورصدها والتحقق منها، سيواصل وفد بلدي الدعوة، أولاً، إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في قطاع غزة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2728 (2024) للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية على نحو كامل وسريع وآمن ودون عوائق إلى جميع المدنيين، وهي مساعدة سيؤدي غيابها لا محالة إلى إعاقة التقدم. ومن هذا المنطلق، نطلب إلى مكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية تنسيق جهوده مع الأونروا لضمان حصول الفلسطينيين على المساعدة الإنسانية بشكل كامل.

ثانياً، إذ نذكر طرفي النزاع بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، نوجه انتباههما إلى العواقب المرتبطة بالانتهاكات الصارخة. ونحث طرفي النزاع على إعطاء الأولوية لبقاء جميع المدنيين وأمنهم وكرامتهم. وندعو كذلك إلى إنشاء نظام فعال للإخطار الإنساني وشبكة اتصالات مستقرة تضمن حماية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال العمل الإنساني وتعزز كفاءة إيصال السلع الأساسية.

وتكرر سيراليون دعوتها إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وتطالب، في انتظار ذلك، بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر و/أو سائر العاملين في المجال الإنساني بزيارة الضحايا ودعمهم.

في الختام، تؤكد سيراليون من جديد دعمها للمساعي الحميدة التي تبذلها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة لتقديم الخدمات بكفاءة. وبصفتنا عضوا في المجلس، سنواصل المشاركة والانخراط في العمليات التي تسعى إلى التوسط في تحقيق السلام وتحسين حياة المدنيين في كل من فلسطين وإسرائيل.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كبيرة المنسقين سيغريد كاغ على إحاطتها المفيدة جدا والزاخرة بالمعلومات بشأن تنفيذ القرار 2720 (2023).

وأود أن أعرب عن خالص تقدير جمهورية كوريا للجهود الدؤوبة التي تبذلها السيدة كاغ. الواقع أننا نشهد منذ تعيينها في وقت سابق من هذا العام بعض التحسينات في الجهود الإنسانية في الميدان. وكما أشارت إليه كبيرة المنسقين كاغ قبل قليل، فقد أحرز بعض التقدم.

لكن، بما أنه لا تبدو أي علامة واضحة على نهاية الحالة الراهنة، يعني ذلك أيضا أن الكارثة الإنسانية في غزة ستستمر، مما يؤدي إلى تفاقم المعاناة الطويلة الأمد للمدنيين في غزة، لا سيما النساء والأطفال، مع ازدياد حدة المجاعة. ومن المحزن أن هذا الاتجاه المأساوي لم يتغير على الرغم من جلسات مجلس الأمن العديدة واتخاذ القرار 2728 (2024) الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار والجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر.

وتحيط جمهورية كوريا علما بإعلان إسرائيل في وقت سابق من هذا الشهر أنها ستفتح مزيدا من نقاط الدخول إلى غزة، بما في ذلك فتح ميناء أشدود ومعبر إيريتز، وتعزيز عمليات التسليم من الأردن. وخلال جلسة المجلس في الشهر الماضي، ذكرت السيدة كاغ هذه التدابير باعتبارها سبلا ممكنة لتعزيز المساعدة المنقذة للحياة في غزة. ومن دون رفع جميع الحواجز لضمان تقديم مساعدة إنسانية كافية ومستدامة على نطاق واسع، ستزداد حدة معاناة المدنيين في غزة.

إن جمهورية كوريا، باعتبارها صديقا حميما، تدعو إسرائيل إلى تنفيذ هذه الالتزامات بسرعة لأن هذه التدابير لن تخفف من معاناة الفلسطينيين فحسب، بل ستعزز أيضا مصداقية إسرائيل في المجتمع الدولي. والأفعال أبلغ من الأقوال. وبما أن أنجع الطرق وأسرعها لإيصال المساعدة الإنسانية هي المعابر البرية، نأمل أن يتسنى قريبا فتح جميع المعابر البرية الممكنة، بما في ذلك معبر كارني، على مصراعيها. وينبغي أيضاً تعزيز استخدام الممرات البحرية، باعتبارها مكملا هاما للمعابر البرية. وفي هذا الصدد، نقدر حقا الجهود الرامية

إلى توسيع استخدام الطرق البحرية من جانب البلدان ذات الصلة، بما في ذلك الولايات المتحدة وقبرص.

كما أكد المجلس مراراً وتكراراً، يجب ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، بغض النظر عن جنسياتهم. ويجب دمج الإخطارات وآليات تفادي التضارب بشكل كامل في الأنظمة والعمليات المتبعة لدى الأطراف.

أخيراً، نود أن نكرر التأكيد على موقفنا الثابت بأن الوقف الفوري لإطلاق النار ضروري لإنهاء المعاناة الإنسانية في غزة وتخفيف التوترات الإقليمية في الوقت نفسه. ويجب ألا تحدث عملية عسكرية كبيرة أخرى، بما في ذلك العملية البرية التي تلوح في الأفق في رفح.

واستناداً إلى وقف إطلاق النار، ينبغي أن تبدأ المهمة الرئيسية الأخرى لكبيرة المنسقين كاغ – وهي إعادة الإعمار – بالنظر إلى احتياجات غزة الهائلة. ومن أجل استئناف مفاوضات ذات مغزى نحو تحقيق رؤية حل الدولتين، لا بد من وقف إطلاق النار وإعادة إعمار غزة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة السيدة كاغ على إحاطتها للمجلس. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمتها بشأن تنفيذ ولايتها بما يتماشى مع القرار 2720 (2023).

في القرار 2720 (2023)، طالب مجلس الأمن أطراف النزاع بالسماح بإيصال المساعدة الإنسانية فورا وبأمان ودون عوائق وعلى نطاق واسع وبشكل مباشر إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة، وبأن تُيسِّر إيصالها وتمكن تحقيقه. إن الناس يموتون في غزة بسبب سوء التغذية والجفاف. وهذه ليست مساعدة على نطاق واسع. والناس يموتون في غزة وهم يجمعون المساعدات. وهذا ليس آمنا. والناس يموتون في غزة بسبب رفض إدخال مواد إنسانية وطبية أساسية بسبب طابعها ذي الاستخدام المزدوج. وهذا ليس وصولا بلا عوائق. ولا يزال الناس يموتون في غزة لأنهم لا يحصلون على المساعدة الكافية اليوم. لقد اتُخذ القرار في كانون الأول/ديسمبر. وهذا ليس فوريا.

وتشعر سلوفينيا بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في غزة التي وصلت إلى مستويات كارثية ومجاعة وشيكة. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التهديد بتنفيذ عملية واسعة النطاق في رفح ونضم صوتنا إلى أعضاء المجلس الآخرين في دعوة إسرائيل إلى عدم تنفيذ هذه العملية.

وندعو إلى إزالة جميع الحواجز التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية. وكما هو منصوص عليه في القرار 2720 (2023)، يشمل ذلك فتح جميع الطرق والمعابر الحدودية المتاحة. وندعو إسرائيل إلى التنفيذ الكامل لما أُعلن عنه من فتح معبر إيريتز واستخدام ميناء أشدود. ونشدد على أهمية تيسير إيصال المساعدات الإنسانية من الأردن ومصر.

ونرحب بالجهود التي تبذلها السيدة كاغ لضمان تنفيذ القرار 2720 (2023) وإنشاء آلية لتيسير الإغاثة الإنسانية لغزة والإسراع بها والتحقق منها. ونرحب بتعاونها مع عدد من الشركاء. ونعرب عن بالغ تقديرنا لجهود البلدان في إنشاء ممر بحري ومواصلة إعطاء الأمل من خلال عمليات الإسقاط الجوي. ومع ذلك، فإننا نشدد على أن الطرق البرية لا تزال الطريقة الأكثر أمانا وفعالية لتقديم المساعدة على نطاق واسع.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ممن يعملون في غزة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان التنفيذ الكامل للقرار 2720 (2023). ويشمل ذلك إدخال تحسينات كبيرة على آلية تفادي التضارب وإزالة القيود المفروضة على إمدادات الوقود ومعالجة حالات التأخير وانعدام الأمن عند المعابر والسماح بدخول معدات السلامة المناسبة لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وفي حين نرحب بدخول 15 شاحنة من أصل 30 شاحنة جديدة مؤخرا لتعزيز عملية الإيصال، فإننا نشدد على أن العديد من الشاحنات قد دُمرت في خضم النزاع الدائر. وكل هذه الحواجز تعيق حتماً قدرات الأمم المتحدة وجهودها.

وتعتقد سلوفينيا أنه لا يمكن رفع عدد من الحواجز إلا بالإرادة السياسية. ويشمل ذلك تحسين التنسيق بشأن المعابر الحدودية وتحقيق قدر أكبر من السلاسة في عمليات التفتيش، فضلا عن وجود عدد كاف من السائقين والشاحنات المصرح باستخدامها. ويشمل ذلك الاستخدام الكامل للقدرات القائمة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي لا تزال العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة. ويشمل ذلك ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والسائقين في مختلف المناطق الشديدة الخطورة في جميع أنحاء غزة أيضا. أخيراً، وهو أمر في غاية الأهمية، يشمل ذلك زيادة القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتقديم المساعدات.

وتكرر سلوفينيا دعوتها إلى التنفيذ الكامل للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، وكذلك التدابير التحفظية لمحكمة العدل الدولية المؤرخة 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس. وندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشدد مرة أخرى على ضرورة المساءلة. إننا نشاطر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان القلق الذي أعرب عنه بشأن ما تم الإبلاغ عنه من اكتشاف مقابر جماعية في مجمعي الشفاء وناصر الطبيين.

لقد قلتها خلف الأبواب المغلقة وسأكررها مرة أخرى: إن الصور والأخبار القادمة من غزة ستقضّ مضاجعنا. إنها ستقضّ مضاجعنا بصفتنا أعضاء في المجلس وباعتبارنا المجلس نفسه. وهناك طريقة واحدة فقط لمعالجة الوضع بشكل مناسب. ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وإزالة جميع العوائق أمام المساعدات الإنسانية. ويجب أن يتبع ذلك التزام حقيقي بالمضي في عملية سياسية.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، على إحاطتها والتزامها. لقد انقضت أربعة أشهر منذ اتخاذ القرار 2720 (2023)، بذلَت المنسقة خلالها كل جهد ممكن لتنسيق إيصال المساعدات للسكان المدنيين، في الوقت الذي كنا وما زلنا نواجه فيه كارثة إنسانية في غزة.

وكما قال الأمين العام في بداية هذا العام،

”إن إيصال المساعدات الإنسانية ليس عملية عد الشاحنات. يتعلق الأمر بضمان وصول الحجم والنوعية المناسبين من المساعدات إلى المحتاجين“ (S/PV.9534، صفحة 3)،

وفقا لما يقتضيه القانون الدولي الإنساني. وتحقيقا لتلك الغاية، نتوقع من الطرفين في نهاية المطاف أن ينفذا تنفيذا كاملا القرارات الملزمة التي اتخذها المجلس منذ أعمال حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أدانتها سويسرا بشدة. وينطبق الأمر نفسه على أمر محكمة العدل الدولية بأن تتخذ إسرائيل جميع التدابير اللازمة والفعالة دون تأخير، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، لضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي يحتاجها السكان بشكل عاجل وأن يكون ذلك على نطاق واسع ودون قيود. ويجب على المجلس أن يكفل الامتثال للقرارات التي اتخذها. وقد تم التأكيد مراراً وتكراراً على الآثار المتوقعة فوراً، وهي: الحماية الفعالة للمدنيين وتنفيذ وقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ويجب علينا الإصرار بنفس القدر من الإلحاح على خفض التصعيد على الصعيد الإقليمي.

وفي حال عدم القيام بذلك، سيسقط ضحايا مدنيين جدد كل يوم. واحتمال شنّ هجوم عسكري واسع النطاق على رفح أمر غير مقبول لأنه سيزيد من تفاقم حالة السكان المدنيين الذين يعانون من النزوح والأعمال العدائية والأوبئة والمجاعة.

ويجب على مجلس الأمن أن يصر على أن يمتثل الطرفان فورا لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي. واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب محظور تماما بموجب القانون الدولي الإنساني وهو يشكل جريمة حرب.

يجب أن تتاح لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في غزة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين. ولتحقيق ذلك، يجب التمكين من تدفق المساعدات الإنسانية عبر جميع المعابر ومن ثم توزيعها في جميع أنحاء قطاع غزة، ولا سيما في الشمال. والتقارير التي تفيد بأن المساعدات المقدمة إلى غزة أمس بلغت أعلى مستوى لها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر مشجعة. ومع ذلك، فإن هذا ليس كافياً على الإطلاق ويجب علينا تكثيف جهودنا.

ونشير إلى أن العرقلة التعسفية لإيصال المساعدات الإنسانية محظورة أيضًا بموجب القانون الدولي الإنساني، وكذلك الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومرافقهم ومعداتهم. ويجب حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وفي القطاع الطبي، فضلا عن الهياكل الأساسية للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، على نحو صارم. ويتحتم على المجلس أن يعبر عن موقفه بشأن هذه المسألة بغض النظر عن السياقات المحددة. وتتواصل سويسرا مع جميع أعضاء المجلس بشأن مشروع قرار لهذا الغرض.

أخيرا، تدعو سويسرا إلى إجراء تحقيقات مستقلة في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في الشرق الأوسط. ولا بد من محاسبة مرتكبي جميع تلك الجرائم.

وأكرر ضرورة أن تكون أولويتنا التنفيذ الفوري لقرارات المجلس، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإيصال المعونة الإنسانية إلى غزة بشكل آمن وسريع ودون عوائق، وإطلاق سراح الرهائن. ويجب أن نضاعف جهودنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، بغية تحقيق تلك الأهداف بأسرع ما يمكن وتجنب حدوث تصعيد إقليمي أخطر بأي ثمن. وهذا شرط لا غنى عنه من أجل استعادة الأمل في مستقبل سلمي يمكن أن يعيش فيه الناس بكرامة وفي أمن.

وتظل سويسرا على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الكفيلة بإعادة إحياء الأمل في السلام من خلال حل تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود عام 1967، على أن تكون غزة جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطينية.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر، بدوري، السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على إفادتها القيمة بآخر المستجدات.

إن الحالة الراهنة في غزة، التي بدأت قبل 200 يوم بالهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات، أدت إلى دمار غير مسبوق وكارثة إنسانية. ويواجه نحو نصف سكان غزة، أي حوالي 1,1 مليون شخص، خطر أشد مراحل المجاعة. وهناك نقص حاد في السلع الأساسية، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب والغذاء والمأوى والدواء. ومن نافلة القول أن نؤكد على خطورة الأزمة في غزة.

وأمام هذا التحدي الهائل، نقدّر كثيرا الجهود الدؤوبة التي تبذلها السيدة كاغ لتبسيط وتسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة من خلال اقتراح آلية للأمم المتحدة تتماشى مع القرار 2720 (2023). ونؤيد تأييدا تاما دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في هذا الصدد.

وتشدد اليابان على الحاجة الملحة إلى تعزيز تدفق المعونة الإنسانية إلى غزة وفي جميع أنحائها. وندعو إسرائيل إلى إعادة فتح المعابر البرية، ولا سيما معبر كرم أبو سالم، بغية ضمان التدفق الثابت للمعونة. وتكتسي الطرق البرية والمزيد من نقاط الدخول إلى غزة أهمية بالغة في غياب أي بديل عملي. ونؤيد أيضا تفعيل ممر بحري لضمان وصول المعونة إلى المحتاجين. كما أن اليابان تردد وتؤيد الأصوات التي تدعو إلى توفير حماية أكبر للعاملين في قطاع المساعدة الإنسانية.

وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور محوري في العمليات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها في غزة، ولا يوجد بديل عن وظائفها

الأساسية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير النهائي لفريق الاستعراض المستقل وتوصياته ونأمل أن تنفذ الأونروا تلك التوصيات بشكل مطرد. واستأنفت اليابان تمويلها للأونروا في 2 نيسان/أبريل وصرفت بالفعل منذئذ حوالي 35 مليون دولار. وستُسلَّم تبرعاتنا العينية الأولى للأونروا بعد استئناف التمويل في مطلع شهر أيار/مايو في مصر.

وفي الختام، اتخذ مجلس الأمن في الشهر الماضي القرار 2728 (2024) الذي يطالب فيه بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة. ولكن ذلك لم يتحقق ولا تزال الأزمة الإنسانية مروعة. ويشكل وقف إطلاق النار عنصرا حاسما لتحسين الحالة الإنسانية في غزة مع تمهيد الطريق لجهود إعادة الإعمار مستقبلا. ولذلك، تعرب اليابان عن تأييدها القوي للجهود الدبلوماسية الجادة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر للتوصل إلى وقف للأعمال القتالية وإطلاق سراح الرهائن. ونقدّر جهودهم الدؤوبة. ونكرر نداءنا القوي إلى جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى اتفاق دون تأخير.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة التعمير في غزة، على إحاطتها. وتدعو فرنسا إلى تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) تنفيذا كاملا.

يؤكد عرض السيدة كاغ الوضع الكارثي للحالة الإنسانية في غزة. فمليونا شخص يفتقرون إلى كل شيء. ويستمر عدد الضحايا المدنيين في الارتفاع وتشتد المجاعة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تتناسب المعونة مع حجم الاحتياجات.

ويجب السماح بوصول المعونة الإنسانية عبر جميع نقاط العبور حسب الحاجة. وتحيط فرنسا علما بالتدابير التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد وتدعو إسرائيل إلى تنفيذها بالكامل دون تأخير واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إيصال المعونة على نطاق واسع إلى جميع أنحاء قطاع غزة. ويشمل ذلك فتح جميع نقاط العبور وإصدار جميع التصاريح اللازمة لهذا الغرض. ونرحب بجهود الشركاء الإقليميين، ولا سيما مصر والأردن، الرامية إلى السماح بإيصال المساعدات بصورة أكبر ونرحب بفتح ممر بحري من قبرص.

وتواصل فرنسا تعبئتها في هذا الصدد. وندعم مبادرة "الحبوب من أوكرانيا" التي ستمكن برنامج الأغذية العالمي من إيصال القمح الأوكراني إلى السكان المدنيين في غزة ونؤيد إيصال برنامج الأغذية معونة غذائية إضافية إلى شمال قطاع غزة.

ويتحتم إزالة جميع العقبات التي تعترض إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب أن تسمح إسرائيل بوصول المساعدات الإنسانية وصولا فوريا وآمنا ودون عوائق، على النحو الذي طالبت به محكمة العدل الدولية. ولا يكفي إحصاء عدد الشاحنات التي تدخل غزة كل يوم، بل التأكد من أنها محملة بالسلع اللازمة. ولا يكفي وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بل يجب أيضا التمكن من التنقل داخله وتوزيعها بأمان. وقد تشكل عرقلة إيصال إمدادات الإغاثة جريمة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال هناك قيود كثيرة مفروضة على الأشياء والسلع التي يمكن أن تدخل غزة، ولا سيما المتعلقة بالبنية التحتية الصحية، ولكن أيضا بالمياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات.

ويجب ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الظروف. كما يجب احترام قوانين الحرب ومبدأي الحيطة والتناسب الإنسانيين عند القيام بالأعمال القتالية. وتدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان فعالية آليات تفادي التضارب.

وتطالب فرنسا بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة بدءا بالإفراج عن جميع الرهائن. ولا بد من التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين. إننا لا نواجه كارثة طبيعية. إن وقف الأعمال القتالية هو أفضل طريقة لحل الأزمة الإنسانية. وتؤكد فرنسا مجددا معارضتها الشديدة لشن هجوم بري في رفح قد يسفر عن عدد لا يحصى من الضحايا المدنيين ووقوع كارثة إنسانية.

ويجب أن يلتزم مجلس الأمن التزاما حازما بحل النزاع وأن يرسي الأسس لتسوية سياسية. ولا يمكن أن يتحقق السلام والأمن اللذين

يتطلع إليهما الإسرائيليون والفلسطينيون إلا عن طريق حل الدولتين. وتحشد فرنسا جهودها بهمة لتحقيق هذه الغاية وتظل مقتنعة بالدور المحوري الذي يجب أن يضطلع به مجلس الأمن.

وقد قدمنا مشروع قرار إلى أعضاء المجلس يعالج جميع جوانب الأزمة ويعزز هذا النهج وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى دعمه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أستهل بشكر السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

بعد أربعة أشهر من اتخاذ القرار 2720 (2023)، نأسف لعدم حدوث زيادة معقولة في حجم الاستجابة الإنسانية للمنظمة في غزة وإمكانية التنبؤ بها. وتطالب مالطة مرة أخرى بالتنفيذ الفوري لقرارات المجلس ذات الصلة فيما يتعلق بالحاجة إلى وقف عاجل لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن وتيسير وصول المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى غزة وجميع أنحائها.

وفي مواجهة هذه الظروف الإنسانية القاسية، تشعر مالطة بجزع كبير إزاء الحصار غير المبرر المفروض على المعونة المتوجهة إلى غزة وجميع أنحائها. اجتاحت المجاعة شمال القطاع، وأصبح بقية السكان الآن في أشد حالة من حالات انعدام الأمن الغذائي في العالم. وقتل أكثر من 700 34 فلسطيني في غزة، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. علاوة على ذلك، وكما ذكر الأمين العام، لا تزال التقارير ترد عن استخدام منظومات تجريبية فتاكة للاستهداف بالذكاء الاصطناعي في غزة، مما كان له أثر مدمر.

وفي الأسبوع الماضي، اجتمع المجلس أيضا لمناقشة الطابع الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (انظر S/PV.9607). ولا يمكن أن تكون هناك استجابة مجدية على صعيد المعونة في غزة بدون الوكالة. كما أحطنا علما بالتقرير النهائي المتعلق بحيادها، والذي بين أن الأونروا لديها آليات هامة لضمان الامتثال والتصدي لانتهاكات الحياد، ونرحب بالتزام الوكالة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. لكن الأونروا، بل وجميع الجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية في غزة، ما فتئت تتعرض للتقويض. وفي هذه الأوقات العصيبة، يجب أن نتجنب تسييس عمل الجهات الفاعلة الإنسانية وتقويض شرعية الأمم المتحدة في غزة. كما نرفض وندين العدد المذهل من موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة الذين قتلتهم إسرائيل حتى الآن خلال هذا النزاع. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان إجراء تحقيقات وافية وشفافة، تؤدي إلى تحقيق المساءلة، في كل حالة.

ويجب احترام النظام القائم للإخطار الإنساني ومنع التضارب، غير أننا نرى عكس ذلك في تدمير المستشفيات وقصف قوافل المعونة. ونكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق موثوق ومستقل في التقارير الأخيرة عن وجود مقابر جماعية في مستشفى ناصر في خان يونس ومستشفى الشفاء في مدينة غزة. ويجب الامتثال للأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس، بما في ذلك الأوامر المتعلقة بإيصال المعونة الإنسانية إلى غزة وداخلها. وبينما ترحب مالطة بالمحاولات الجارية لنقل المعونة إلى غزة عبر طرق بديلة، جوا وبحرا أساسا، فإن الوصول البري يوفر طريقة تقديم المساعدات المناسبة الوحيدة التي يمكن أن توقف الأزمة الإنسانية فورا وبصورة شاملة. وتشجعنا الوعود التي قطعتها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بفتح ميناء أشدود ومعبر إيريتز أمام المساعدات الإنسانية. ونكرر دعوتنا إلى الإبقاء على هذه التدابير وتعزيزها بغية معالجة الحالة الرهيبة في الميدان.

ولئن كنا نسلم بحقيقة أن ثماني شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي قد دخلت عبر الميناء في الأيام القليلة الماضية، فإن الحجم ضئيل بالمقارنة مع الاحتياجات الإنسانية، ومع ما كان مطلوبا وما وعدنا به. يجب على إسرائيل أن تفعل أكثر من ذلك بكثير لكي تتقيد بالتزاماتها القانونية بوصفها دولة عضوا، وطرفا في النزاع، وسلطة قائمة بالاحتلال. ويشمل ذلك فتح المعابر لتمكين المرور الآمن

للمعونة إلى غزة وفي جميع أنحائها. ويجب السماح للأمم المتحدة بتكثيف استجابتها في غزة بطريقة مجدية وقائمة على المبادئ. ويجب ألا يكون إيصال المعونة جزءا من المفاوضات السياسية.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا لعمل الأمم المتحدة والسيدة كاغ وفريقها. وستواصل مالطة التشديد على الحاجة إلى زيادة هائلة في المعونة لتلبية احتياجات من يعانون في ظل الظروف الكارثية المستمرة داخل غزة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، نود أن نشكر السيدة كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، على إحاطتها وعملها المهم في الميدان. منذ تعيين السيدة كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية عقب اتخاذ القرار 2720 (2023)، بذلت إسرائيل قصارى جهدها لتزويدها وموظفيها بأعلى مستويات الدعم والتعاون. ونحن نقدر تقديرا كبيرا الحوار الجاري معها، وهو بالطبع حيوي الأهمية لتعزيز الجهود البالغة الأهمية في المجال الإنساني. وسنواصل العمل عن كثب مع السيدة كاغ وفريقها.

على الرغم من العقبات الهائلة في الميدان منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، واصلت إسرائيل زيادة وتكثيف دعمها للجهود الإنسانية ووجدت حلولا مبتكرة على الرغم من الظروف المعقدة والصعبة جدا، بما في ذلك، إلى حد كبير، ما تقوم به حماس من أعمال تعرقل تلك المبادرات وتتعارض معها. ومع ذلك، فقد أسفرت جهودنا المستمرة عن نتائج كبيرة في الميدان، بزيادة هائلة في حجم وكميات المعونة على مدى الأشهر القليلة الماضية. وفيما يتعلق بالتدفق اليومي للمعونة إلى قطاع غزة، قامت السلطات الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة بتفتيش ما بين 300 و 400 شاحنة يوميا تحمل المعونة والضروريات ومنحها الإذن بالوصول. ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت أكثر من 25 000 شاحنة تحمل ما يقرب من 500 000 طن من المساعدات من الوصول إلى القطاع. ومما له دلالته أن عدد الشاحنات التي تم تفتيشها والموافقة عليها في الأسابيع الأخيرة أعلى بكثير منه في الأشهر السابقة، وقد تسنى ذلك بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الإسرائيلية لزيادة النشاط عند معبري كرم أبو سالم ونيتسانا. كما أعلنا مؤخرا عن فتح معبر البوابة 96، الذي يستخدم لوصول المساعدات الإنسانية مباشرة إلى الجزء الشمالي من قطاع غزة، وسنخصص قريبا فتح طريق آخر سيمكن من شحن المزيد من المساعدات من أشدود ومواقع أخرى.

وإلى جانب ذلك، شهدت الأيام الأخيرة استخدام المزيد من شاحنات المساعدات للطريق عبر الأردن. وستسمح هذه القناة، المعروفة باسم القناة الأردنية، التي يتم تنسيقها بشكل مشترك بين إسرائيل والمملكة الأردنية، بدخول 100 شاحنة عسكرية أردنية يوميا لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع. هذا بالإضافة إلى شاحنات المعونة التابعة للأمم المتحدة التي ستستخدم أيضا ذلك الطريق ثلاثة أيام في الأسبوع. لقد شهدنا الأسبوع الماضي عددا قياسيا بلغ 200 شاحنة تستخدم الطريق من الأردن، ونتوقع أن نرى أعدادا أكبر في المستقبل.

ويجري أيضا إنشاء الهياكل الأساسية الحيوية. وتود إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر العديد من البلدان والمنظمات المشاركة في بناء المستشفيات الميدانية والبحرية العائمة، بما في ذلك تلك في مراحل التشييد النهائية. وتقف إسرائيل على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم إضافي مطلوب في تلك المناطق، بما في ذلك النقل المستمر للمرضى إلى بلدان ثالثة ودخول سيارات الإسعاف إلى غزة.

أما فيما يتعلق بإمدادات المياه وإمكانية الوصول إليها، فقد أصلحت إسرائيل مؤخرا خطي ضخ مياه حيويين آخرين – خط ناحال عوز، الذي سيزود شمال قطاع غزة بالمياه، وخط بني سهيلة الثاني. وفي ذلك الصدد، فإن دعم إسرائيل مؤخرا لإعادة تشغيل الآبار في شمال القطاع هو أيضا جانب مهم. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، دخلت إلى القطاع أربعة صهاريج محملة بغاز الطهي وأربعة صهاريج وقود مخصصة لتشغيل البنية التحتية الأساسية. ونشير أيضا إلى أن

هناك 25 مخبزا يعمل حاليا في غزة، وتلك المخابز توفر أكثر من 3 ملايين رغيف من الخبز واللفائف يوميا. وبالإضافة إلى ذلك، في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل وحدهما، جرى إسقاط 000 7 طرد جوا على غزة، منها أكثر من 600 1 طرد في الجزء الشمالي من قطاع غزة تحديدا.

وقد تسنى اتخاذ تلك الخطوات وغيرها من خلال التزام السلطات الإسرائيلية بالجهود الإنسانية، فضلا عن تنسيقنا وعملنا المشترك مع مختلف الشركاء في المنطقة وخارجها. وفي ذلك الصدد، تود إسرائيل أن تشيد بالولايات المتحدة على جهودها الهائلة على الجبهة الإنسانية، بقيادة السيد ديفيد ساترفيلد في الميدان.

ولئن كان من الواضح أن إسرائيل قد كثفت جهودها – وهذا وفقا لمصادر خارجية أيضا – فمن الضروري أن تزيد الأمم المتحدة من قدراتها أيضا. ومع تزايد أعداد الشاحنات التي يجري تفتيشها والسماح لها بالدخول من الجانب الإسرائيلي، يساورنا القلق من أن تلك الإمدادات لا توزع دائما بسرعة في قطاع غزة. وكما ذكر مؤخرا، فإن المشكلة الرئيسية في الوقت الراهن ليست إدخال المساعدات إلى غزة، بل توزيعها داخل القطاع. وللأسف، شهدنا في عدة مناسبات مؤخرا أعدادا كبيرة من الشاحنات التي تحمل المساعدات، بعد أن قامت إسرائيل بتفتيشها والسماح لها بالمرور، تقف على أهبة الاستعداد وتنتظر على جانب غزة من معبر كرم أبو سالم. لقد انتظرت هناك لعدة أيام بدون أن تتعامل معها الأمم المتحدة. وفي بعض الأيام، ترك ما يقرب من ثلاثة أمثال كمية المساعدات التي تدخل مكدسة على جانب غزة، وبالتالي تأخر توزيعها. وفي نهاية المطاف، جرى التعامل مع الشاحنات المحملة على جانب غزة، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى عدة مئات، ولكن هذه الحالات تتسبب في اختناقات عند المعبر وتؤثر الثغرات اللوجستية على تدفق عمليات التسليم. يجب على الأمم المتحدة أن تجد حلولا لتلك الثغرات اللوجستية. وينبغي لها، في جملة أمور، أن تمدد ساعات عملها، وأن تزيد عدد الشاحنات، وأن تبادر بتسيير المزيد من القوافل إلى شمال غزة، خاصة وأن عدد حوادث النهب قد انخفض مؤخرا في تلك المنطقة.

وإذ نجلس هنا في القاعة نناقش الجهود الإنسانية، التي تكتسي في الواقع أهمية بالغة، لا يمكننا أن نظل صامتين في مواجهة أفظع حالات الظلم الإنسانية – الرهائن الـ 133 الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين يتوقع المجلس من إسرائيل أن تكثف جهودها وأن تقوم بدورها فيما يتعلق بإيصال المعونة الإنسانية إلى قطاع غزة، يجب عليه أن يضاعف جهوده وأن يطالب بوضع حد نهائي لهذا الأمر المروع الذي استمر أكثر من ستة أشهر. ومن المؤسف أن المجلس لا يستطيع أن يقدم العون للرهائن وأسرهم. نحن هنا لنذكر الجميع بأن الإرهابيين المتوحشين الذين خطفوا الرهائن لم يسمحوا على الإطلاق بتقديم أي مساعدة إنسانية أساسية لهم. وستفعل إسرائيل كل ما يلزم لإعادتهم إلى ديارهم، ويجب على المجلس أن ينهض بتلك المهمة أيضا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة كاغ للرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيدة كاغ (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أنه كانت هناك ثلاثة أسئلة. سوف أرد عليها. بادئ ذي بدء، بالنسبة لمسألة الموافقة فيما يتعلق بالآلية، التي سأل عنها ممثل الاتحاد الروسي، فإن الآلية صدر بها تكليف من المجلس، وبالتالي فهي ليست ترتيبا طوعيا أو خيارا انتقائيا. ولكننا أجرينا مناقشات وثيقة وبناءة جدا مع السلطات الإسرائيلية على جميع المستويات بشأن تفعيل الآلية والتفاصيل المتعلقة بنظام الإخطار، فضلا عن قاعدة البيانات، ونعتزم تشغيلها، كما قلت. ونحن نعول على تعاون الجميع لضمان التنفيذ لأنه يهدف إلى تيسير الإجراءات التي تقوم بها الجهات الفاعلة الإنسانية على أرض الواقع والتعجيل بها، ومن البديهي أنه يدعمها. كما ناقشت ذلك في سلسلة من الاجتماعات مع محمد اشتية، رئيس وزراء السلطة الفلسطينية آنذاك، ومع رئيس الوزراء محمد مصطفى وعدد من كبار مسؤوليه. ولذلك فقد انخرطت على أعلى المستويات في كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما فعلت بالطبع مع شركاء مهمين آخرين في المنطقة.

وفيما يتعلق بالمذكرة المفاهيمية، فإن اقتراح التمويل الذي أرسل بالفعل إلى المانحين والدول الأعضاء في 15 آذار/مارس يشير إلى

المعابر التي فتحت بالفعل. غير أن المذكرة المفاهيمية نفسها تشير في رسالة الإحالة إلى أن

”الآلية ستكون قادرة أيضا على خدمة طرق إضافية لإيصال المساعدات إلى غزة، فضلا عن تعظيم كفاءة الطرق الحالية“.

وبالتالي، إذا أخذنا الأمر في مجمله، فإنها ستكون بمثابة مركز خدمات موحد لتيسير شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة من خلال جميع نقاط الدخول الحالية ونقاط الدخول الإضافية أيضا، التي ذكرتها في ملاحظاتي بشأن اعتزام السلطات الإسرائيلية فتح المزيد منها، إلى جانب تلك التي ظلت مفتوحة منذ 5 نيسان/أبريل، مع مهام رئيسية في غزة. وتمشيا مع الآلية، بالنسبة للبضائع القادمة من الأردن في المقام الأول، وكذلك إلى غزة عبر معبر إيريتز، سيتم استخدام المعابر الشمالية الحالية وآمل في استخدام معابر شمالية محتملة أخرى وكذلك في استخدام الطريق البحري.

وفيما يتعلق بالسؤال الأخير عن القرار 2720 (2023)، من الواضح أنه يتطلب استخدام الآلية للتحقق من الطابع الإنساني للمعونة. غير أن الفرضية المنطقية بالطبع هي أن طريقة تنظيم هيكل الآلية تعني أنه يمكن استخدامها أيضا للسلع التجارية في المستقبل، في الوقت المناسب، عندما نتحدث عن التعافي المبكر وإعادة الإعمار. وجرى تنظيم الهيكل بهدف الامتثال للصياغة التي استخدمها المجلس للمساعدة الإنسانية. لكن هذا يعتمد على الأطراف. وأود أن أشدد على أن هناك حاجة ماسة إلى السلع التجارية داخل قطاع غزة. نحن بحاجة إلى إعادة تشغيل الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي كليهما بالاقتران مع تقديم مساعدات نقدية. هناك نقص حاليا في توافر السيولة في قطاع غزة لعدد من الأسباب، وهذا أمر بالغ الأهمية في المساعدة على استعادة عناصر الكرامة الإنسانية للمدنيين في غزة.

أشكر المجلس جزيل الشكر على دعمه من خلال الوحدة السياسية والتكلم بصوت موحد، وسنواصل مع الأفرقة في أسرة الأمم المتحدة الأوسع بذل قصارى جهدنا لتحقيق التوقعات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاغ على التوضيحات التي قدمتها.

رفعت الجلسة الساعة 18/05.